

المميزات البنائية للأسرة النووية الاردنية (دراسة استطلاعية)

د. مجد الدين خيري(*)

على الرغم من وجود عدد لا بأس به من الدراسات الامبيريقية حول الأسرة العربية بشكل عام^(١) فإن الأسرة الاردنية لم تدرس بشكل ملحوظ بعد . فهناك ندرة واضحة في الدراسات العلمية حول الاسرة الاردنية . أما بالنسبة للنمط النووي أو الزواجي «Nuclear or Conjugal Family» على وجه الخصوص فيبدو أن الدراسات العلمية لم تبدأ بعد .

وفي الواقع ، فإن مفهوم الاسرة النووية أو الزواجية نفسه لم يصبح مألوفاً بعد بالنسبة لفئات واسعة من ابناء المجتمع الاردني .

وذلك على الرغم من أن هناك تحولاً واسعاً في الاسرة الاردنية من النمط الممتد إلى النمط النووي . وهذا التحول الواسع هو جزء ولا شك من التحول البنائي في الاسرة العربية بشكل عام^(٢) . والبيانات العلمية حول هذا التحول في الاسرة الاردنية تأتي غالباً من الدراسات على القطاع الريفي من المجتمع الاردني اكثر مما تأتي من دراسات على القطاع الحضري . وهذه البيانات توضح التحول البنائي في الاسرة الاردنية من النمط الممتد إلى النمط النووي أو الزواجي الحديث . إذ يوضح أحد

(*) قسم الاجتماع - الجامعة الأردنية .

المسوح الحديثة على عدد من القرى الاردنية في منطقة علان القريبة من عمان العاصمة على أن غالبية الأسر المدروسة أو ٦٢٪ منها هي أسر زواجية تقتصر على الزوج والزوجة وابنائهما غير المتزوجين . بينما لا تشكل الأسر المركبة أو الممتدة إلا ١٩,٢٪ من الاسر المدروسة فقط^(٣) . وفي دراسة أخرى على قرية كفر الما بالقرب من عجلون ، وجد انطون أن ١٩٪ فقط من الأسر المدروسة هي من النوع الابوي الممتد . بينما وجد أن ٣٩٪ من الأسر هي من النوع النووي البسيط (الزوج والزوجة والأطفال يعيشون تحت سقف واحد) ، وأن ٢٤٪ هي أسر نووية في مرحلة متقدمة حيث ترك الابناء والبنات المتزوجون المنزل ولم يبق غير الأب والأم والأطفال الصغار^(٤) .

والمسح الاحصائي الواسع النطاق الذي أجري بين الأعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، والذي شمل عدداً كبيراً من المدن والقرى الأردنية بما فيها عمان العاصمة والزرقاء وإربد والكرك ومعان والطفيلة يدعم أيضاً النتائج الواردة أعلاه . وحيث أن جزءاً كبيراً من العينة اختير من عمان العاصمة فإن نتائج هذا المسح الاحصائي يمكن أن تعمم على المجتمع الأردني ككل بما فيه من قطاعات حضرية ، شبه حضرية ، وريفية .

وتوضح نتائج هذا المسح الاحصائي أن الأسرة النووية هي النمط الاسري السائد في المجتمع الاردني بجميع قطاعاته . ففي القطاع الحضري يشكل هذا النمط ٧٥٪ من الأسر ، كما يشكل ما يزيد عن ٦٢٪ من الأسر في القطاع شبه الحضري . أما في القطاع الريفي فيشكل ما يزيد عن ٦٩٪ . والفروق الحضرية - الريفية ليست ذات دلالة احصائية . بينما لا يشكل النمط الممتد إلا ١٨,٣٪ ، ١٩,٣٪ ، و ٢٠٪ بالنسبة للقطاعات الحضرية ، شبه الحضرية ، والريفية على التوالي^(٥) .

ومن الملاحظ أن نفس العوامل التي لعبت دوراً في تحول الأسرة في المجتمعات العربية الأخرى ، خاصة تلك التي تحدث عنها زيلدتش^(٦) وهي لا تتعلق بالتصنيع أو التكنولوجيا كما يفترض عدد كبير من دارسي الأسرة العربية^(٧) وإنما تتعلق بالشروط أو الظروف التي تضعف الأسس التي تقوم عليها الأسرة الممتدة سواء وجد التصنيع أم لم يوجد . ويبدو أن تحليل زيلدتش ينطبق إلى حد كبير على واقع التغير في الأسرة الأردنية التي لم تتعرض بعد لتأثيرات عمليات التصنيع الواسع . فتمو تقسيم العمل السريع الناتج عن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن أعطى للفرد مهنة

خاصة به تختلف عن تلك التي كانت لعائلته لفترة طويلة . كما أن انتشار التعليم على نطاق واسع فتح قنوات جديدة أمام الأفراد للحصول على المكانة الاجتماعية بشكل مستقل ، أي بالاعتماد على كفاءاتهم الذاتية دونما حاجة للاتكال على الأسرة الممتدة أو الأقارب بشكل عام .

ورغم أن بياناتنا الميدانية ، والمعروضة في الصفحات اللاحقة ، قد لا توضح تماماً العوامل التي أدت إلى نشوء وسيادة النمط النووي من البناء الأسري في مجتمع عربي لم يدخل مرحلة التصنيع الكثيف بعد ، إلا أنها تلقي بعض الضوء على أهمية كل من التعليم ، والاستقلال السكني عن اسرتي التوجيه « (Neclocal Residency) » والاستقلال الاقتصادي في تدعيم نمط الحياة الذي تعيشه الأسر النووية المدروسة . ومن جهة أخرى ، فإن البعض يميل إلى النظر إلى نمط الأسرة كمتغير مستقل عند محاولة دراسة ظواهر مثل العلاقات الأسرية ، الخصوبة ، والمساواة بين الرجل والمرأة^(٨) .

ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن جوود ، أحد أشهر دارسي الأسرة النووية ، في تحليله للعلاقة ما بين الأسرة النووية ومتطلبات المجتمع البيروقراطي - الحضري الحديث يركز على التناغم الواضح القائم ما بين الأسرة النووية ، ومتطلبات هذا المجتمع . وبشكل أدق فإن تحليل جوود يوضح التناغم ما بين المميزات البنائية للأسرة النووية وبخاصة ما يتعلق بالحجم ، درجة التعليم ، والسكن المستقل وبين قيام المجتمع الحضري الحديث على الحراك المهني والجغرافي وتأكيد على التدريب طويل الأمد بالنسبة للأفراد^(٩) .

ويهدف البحث الحالي إلى توضيح المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية - النمط الأسري السائد في المجتمع . وتتعلق هذه المميزات بجوانب مثل درجة التعليم ، المهنة والدخل الاقتصادي . بالإضافة إلى جوانب تتعلق بحجم الأسرة ، مكان سكنها ، صلة القرى بين الزوجين ، إقامة الأقارب مع الأسرة ، والتماسك الداخلي للأسرة . وتحقيق مثل هذه الأهداف يسد نقصاً واضحاً في معرفتنا حول الأسرة النووية في الأردن كما أن ذلك يفتح الطريق للمزيد من الدراسات حول الموضوع بحيث تسد ثغرات أخرى في المكتبة العربية .

مصدر البيانات :

استقيت البيانات الواردة في هذه الدراسة من مقابلات وافية اجريت مع عينة غرضية مؤلفة من (٢٧٤) اسرة نووية موزعة على اغلب مناطق عمان السكنية ، هذا وقد تمت مقابلة ارباب الأسر النووية الذكور بحضور زوجاتهم في اغلب الأحيان . وقد روعي في اختيار العينة شمولها على اعمار متباينة وعلى مستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة .

والبيانات المستخدمة لأغراض هذه الدراسة هي جزء من المسح الاجتماعي الواسع الذي قام به الباحث حول الأسرة النووية الأردنية وانماط علاقاتها مع الأقارب في مدينة عمان(*) . وقد جمعت هذه البيانات في صيف عام ١٩٨٢ .

درجة التعليم ، المهنة ومستوى الدخل :

ففيما يتعلق بالمستوى التعليمي للأسر النووية المدروسة فإنه يتميز بارتفاع ملحوظ ليس فقط بالنسبة للزوج وانما بالنسبة للزوجة ايضاً . وتكاد الأمية أن تختفي بين الأسر المدروسة رغم انها بالنسبة للأردن ككل بلغت عام ١٩٧٦ (٢٩,٣ ٪) ، اما في مدينة عمان فقد بلغت (١٧,٨ ٪) للذكور ، و (٣٦,٤ ٪) للاناث^(١٠) . ونظرة إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (١) نرى أن نسبة الأمية بين الأزواج في الأسر النووية المدروسة لا تزيد عن ٢,١ ٪ فقط ، اما بين الاناث فرغم انها ترتفع قليلاً إلى ٧,٣ ٪ الا انها تبقى اقل كثيراً من النسبة الوطنية بالنسبة لمدينة عمان . ومن ناحية ثانية فإن نتائجنا توضح أن عدداً كبيراً من الأزواج والزوجات يحملون شهادة جامعية . كما أن هناك عدداً لا بأس به ممن انهوا دراساتهم العليا . إذ يوضح الجدول أن ٥٠,٤ ٪ من الأزواج بالاضافة إلى ٣٤ ٪ من الزوجات قد حصلوا على تعليم جامعي .

ورغم ارتفاع درجة التعليم بالنسبة للأسر المدروسة ككل فإن هناك تفاوتاً واضحاً احياناً لمصلحة الأزواج . فبالنسبة للتعليم الجامعي نجد أن ما يزيد عن ٢٩ ٪ من الأزواج يحملون شهادة جامعية بينما لا نجد سوى ١٠,٥ ٪ من الزوجات يحملن مثل

(*) تم القيام بهذا المسح بتمويل من الجامعة الأردنية . ويود الباحث هنا أن يتقدم بالشكر لمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية لهذا الدعم المالي . كما يود ايضاً أن يتقدم بالشكر إلى الباحثين والباحثات ذوي التدريب العالي الذين ساهموا في عملية جمع البيانات .

جدول رقم (١)

المستوى التعليمي للأسر النووية المدروسة في
مدينة عمان .

المستوى التعليمي		الزوج		الزوجة	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٦	٢,١ %	٢٠	٧,٣ %	لا يقرأ أو يكتب ابتدائي اعدادي ثانوي	
٢٩	١٠,٥ %	٤٨	١٧,٥ %		
٢٨	١٠,٢ %	٥٧	٢٠,٨ %		
٧٠	٢٥,٥ %	٧٥	٢٧,٧ %		
٣٥	١٢,٧ %	٣٦	١٣,١ %	جامعي متوسط جامعي دراسات عليا	
٨٠	٢٩,٢ %	٢٩	١٠,٥ %		
٢٣	٨,٤ %	٤	١,٤ %		
١	٠,٣ %	-	-	غير ذلك بدون جواب	
٢	٠,٦ %	٥	١,٨ %		
٢٧٤	١٠٠ %	٢٧٤	١٠٠ %	المجموع	

هذه الشهادة . بالاضافة إلى ذلك فإن ما يزيد عن ٨ % من الأزواج يحملون شهادة جامعية ثانية بينما تنخفض النسبة إلى ١,٤ % فقط . وتكاد النسبة تتشابه بالنسبة للشهادة الجامعية المتوسطة .

ولكن ورغم درجة التعليم المرتفعة التي تتمتع بها هذه الأسر فإننا يجب أن نبقي بعيداً عن التوصل إلى استنتاج عن أن الأسرة النووية الأردنية هي أسرة الجامعيين . إذ يوضح الجدول أيضاً أن ما يزيد عن ٤٥ % من الأزواج لا يزيد مستوى تعليمهم عن المستوى الثانوي . وهي نسبة ملحوظة حقاً . كما أن ما يزيد عن ٦٤ % من الزوجات لم يصلن إلا إلى الشهادة الثانوية . وبالتالي ، فمن الواضح أن النمط الأسري النووي نمط فيه الكثير من الجاذبية ليس فقط للجامعيين وإنما أيضاً للفئات الأخرى الأقل تعليماً في المجتمع . وهذا يدل بشكل غير مباشر على أن هناك عوامل أخرى غير التعليم تعمل على زيادة انتشار الأسرة النووية في المجتمع . وقد تتعلق هذه العوامل

بطبيعة البناء الأسري الممتد نفسه وما يولده من عمليات اجتماعية قد تعمل على جعل البناء الأسري النووي أكثر راحة للأفراد . هذا وقد عبر احد افراد العينة . وهو موظف في الثلاثينات ، ومن مستوى تعليمي - اقتصادي متوسط ، عن ذلك بقوله « لقد عشنا في البداية مع والدي ، ولكن من الصعب التوفيق . فلكل جيل طريقته في التفكير » .

ومن هنا فلا غرابة أن نرى بالتالي أن اكبر نسبة من الأزواج في هذه الأسر المدروسة يعملون في مهن حرة لا تحتاج إلى درجة تعليم عالية رغم أنها تدر دخلاً مرتفعاً نسبياً إلى مرتفع جداً . وهذه المهن تشمل التجارة بشتى انواعها ، والتعهدات ، والمقاولات . وتبلغ نسبة العاملين في هذه المهن ، كما يوضح الجدول رقم (٢) ، ٢٣,٧ ٪ . ولكن وفي نفس الوقت ، فإن درجة التعليم المرتفعة التي تتمتع بها

جدول رقم (٢)

توزيع الأزواج في الأسر المدروسة حسب مهنتهم

المهنة	العدد	النسبة المئوية
مهن حرة (تجارة ، تعهدات ، مقاولات) المهن الكتابية (وظائف حكومية ، اعمال المكاتب ، السكرتاريا) .	٦٥	٢٣,٧ ٪
مهن فنية متخصصة (مدرسو جامعات محامون ، اطباء ، مهندسون ، صيادلة) المهن التدريسية (دون المستوى الجامعي) .	٥٦	٢٠,٤ ٪
مهن صناعية	٥٤	١٩,٧ ٪
الادارة العليا (وكلاء وزارة ، مدراء شركات)	٢٠	٧,٣ ٪
مهن مصرفية وبنكية	٢٠	٧,٣ ٪
مهن عسكرية	١٠	٣,٦ ٪
متقاعدون	٧	٢,٥ ٪
مهن سياسية (وزير)	٥	١,٦ ٪
اخرى (ملاك ، مزارع	٢	٠,٧ ٪
بدون عمل	١٢	٤,٣ ٪
بدون جواب	٥	١,٦ ٪
	٨	٢,٧ ٪
المجموع	٢٧٤	١٠٠ ٪

مجموعة من الأسر المدروسة ساعدت على فتح المجال امام الأزواج للدخول في مهن تدر دخلاً عالياً ايضاً . فهناك ما يزيد عن ١٩٪ من الأزواج يعملون في مهن فنية متخصصة مثل التدريس الجامعي ، الطب ، المحاماة ، الهندسة ، الصيدلة . وهي مهن تحتاج بالطبع إلى شهادات جامعية عالية وتدر دخلاً مرتفعاً نسبياً .

اما بقية الأزواج من افراد العينة فيتوزعون على مهن عديدة اخرى . بعضها يرتبط بدخل عال وبعضها لا يرتبط ، ومن هذه المهن : المهن السياسية (٧,٠ ٪) ، الادارة العليا (٣,٦ ٪) ، المهن المصرفية والبنكية (٣,٦ ٪) ، والملاكون والمزارعون (٤,٣ ٪) ، مهن عسكرية (٢,٥ ٪) . مهن صناعية (٧,٣ ٪) .

وما يمكن ملاحظته في هذا المجال ايضاً وجود نسبة ملحوظة من الزوجات العاملات بأجر خارج المنزل في الأسر المدروسة . وتبلغ نسبة هؤلاء الزوجات ٢٧,٧٪ من مجموع الزوجات . وهي نسبة مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بالمجتمع ككل . اذ لم تزد نسبة الاناث العاملات من مجموع الاناث في سن العمل عام ١٩٧٢ عن ٣,٥٪^(١١) . وقد يعود ذلك إلى درجة التعليم المرتفعة نسبياً التي تتمتع بها الأسر النووية المدروسة خاصة ما يتعلق بدرجة تعليم الأزواج التي غالباً ما تزيد من درجة التسامح والديمقراطية لديهم بالاضافة إلى الرغبة المشتركة بين الزوجين في توفير اقصى راحة مادية ممكنة للأسرة ككل خاصة للأطفال . وربما يعود ذلك ايضاً إلى طبيعة بناء السلطة في الأسرة النووية اذ غالباً ما كان الباحث يلمس أن الزوجات في الأسر المدروسة يقمن بدور فعال في المشاركة في اتخاذ القرارات وفي التخطيط لواقع ومستقبل الأسرة ككل . وهذه الملاحظة ولا شك تلتقي مع الاتفاق العام في الأدبيات حول المشاركة الملحوظة للزوجة والأبناء في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بهم وبالأسرة كلما ارتفع مستوى التعليم لكل من الزوج والزوجة^(١٢) .

ولكن الملاحظ أن نمط العمالة بالنسبة للزوجات في هذه الأسر لا يختلف كثيراً عن نمط العمالة بالنسبة للمرأة الأردنية ككل . فالبيانات المنشورة حول انماط عمالة المرأة الأردنية توضح تركزها في مهن معينة ينظر إليها أحياناً على أنها امتداد ، بشكل او بآخر ، للدور التقليدي للمرأة كأم وربة بيت . ومن هذه المهن : التدريس في المدارس ، السكرتارية ، الطباعة ، والخياطة . كما توضح هذه البيانات قلة عدد العاملات في المهن الرجالية « مثل الطب ، والهندسة ، والتجارة ... الخ »^(١٣) .

وبياناتنا المعروضة في الجدول رقم (٣) توضح انماط العمالة بالنسبة للزوجات في الأسر المدروسة . وتوضح هذه البيانات أن الغالبية العظمى من الزوجات ٣٦,٨ ٪ يعملن في مهنة التدريس ، ويليهن في ذلك العاملات في وظائف حكومية مختلفة ، وتصل نسبتهن إلى ١٥,٨ ٪ . ثم العاملات في الشركات والبنوك ، وتصل نسبتهن إلى ٩,٣ ٪ . بينما لا تزيد نسبة العاملات في التدريس الجامعي عن ٣,٢ ٪ ، وفي الطب عن ١,٦ ٪ ، وفي الصيدلة عن ١,٦ ٪ ايضاً .

جدول رقم (٣)

توزيع الزوجات العاملات في الأسر المدروسة حسب مهنة

النسبة المئوية	العدد	المهنة
٣٦,٨ ٪	٢٨	مدرسة
١٥,٨ ٪	١٢	موظفة حكومية
		موظفة في شركة
٩,٣ ٪	٨	أو بنك
٥,٨ ٪	٥	طابعة
٤,٦ ٪	٤	سكرتيرة
٤,٦ ٪	٤	خياطة في البيت
٢,٣ ٪	٢	مختبرات ومهن فنية
٢,٣ ٪	٢	ممرضة
٢,٣ ٪	٢	محاضرة جامعية
١,٦ ٪	١	طبيبة اسنان
١,٦ ٪	١	صيدلانية
		مهن اخرى (بائعة
٦,٩ ٪	٦	في محلات تجارية ، خادمة)
١٠٠ ٪	٧٦	ربة بيت
٧٢,٢ ٪	١٩٨	
	٢٧٤	

ومن الصعب في الواقع تفسير تركّز هؤلاء الزوجات في مهنة معينة مثل التدريس اذ أن ذلك يقع خارج نطاق البيانات الحالية . ولكن يبدو ، خاصة من خلال عدد من

المقابلات التي اجراها الباحث بنفسه مع عدد من الأسر المدروسة ، أن هذه المهنة لا تتطلب الكثير من الوقت أو الجهد وبالتالي فهي تيسر على الزوجة القيام بمهام اسرتها اكثر من وظائف اخرى . فبعض الوظائف في البنوك أو القطاع الخاص مثلاً تتطلب دواماً كاملاً من الثامنة صباحاً وحتى الثانية ظهراً . وحياناً حتى الخامسة مساء . مما يضع قيلاً قوياً على قدرة الزوجة على القيام بمسؤولياتها الأسرية بشكل مرضٍ . إذ أن ذلك قد يضع عليها ضغطاً جسدياً ونفسياً كبيراً قد لا تستطيع احتماله لفترة طويلة . اما مهنة التدريس ، خاصة في ظل نظام الفترتين الذي تعمل به اغلب المدارس في مدينة عمان ، فإن الزوجة تنهي متطلبات وظيفتها بشكل مرضٍ فيما لا يزيد عن ثلاث إلى اربع ساعات يومياً فقط مما يترك لها الوقت الكافي للاهتمام بشؤون اسرتها على اكمل وجه .

إن درجة التعليم المرتفعة نسبياً وطبيعة المهن التي تميز الأسر المدروسة ، وهي مهن تدر دخلاً مرتفعاً نسبياً كما رأينا ، بالاضافة إلى وجود نسبة لا بأس بها من الزوجات اللائي يعملن خارج المنزل يجعل من الأسر المدروسة أسراً مرتفعة الدخل نسبياً . والجدول رقم (٤) يوضح هذه النقطة تماماً . إذ أن قلة قليلة من الأسر المدروسة لا تزيد عن ١٤,٦ ٪ فقط تحصل على دخل منخفض لا يزيد عن ١٥٠

جدول رقم (٤)

دخل الأسرة الكلي

النسبة المئوية	العدد	(الدخل)	المبلغ
١٤,٦ ٪	٤٠	١٥٠	- . .
٢٨,٠ ٪	٧٧	٣٠٠	- ١٥١
٢٠,٨ ٪	٥٧	٤٥٠	- ٣٠١
١٢,٤ ٪	٣٤	٦٠٠	- ٤٥١
٦,٢ ٪	١٧	٨٠٠	- ٦٠١
٥,٨ ٪	١٦	١٠٠٠	- ٨٠١
١٠,٩ ٪	٣٠	فما فوق	- ١٠٠١
١,١ ٪	٣		بدون جواب
١٠٠ ٪	٢٧٤	المجموع	

ديناراً اردنياً شهرياً ، أو ١٨٠٠ دينار في السنة . وهذه الأسر غالباً ما توجد في المناطق السكنية متدنية الدخل في مدينة عمان مثل جبال النصر أو النظيف . كما أن هناك ما نسبته ٢٨ ٪ من الأسر تتمتع بدخل متوسط متدني لا يزيد عن ٣٠٠ دينار اردني شهرياً . اما بقية الأسر فقد ذكرت ٢٠ ٪ منها انها تتمتع بدخل يتراوح ما بين ٣٠١ - ٤٥٠ ديناراً اردنياً شهرياً . وهو دخل يمكن اعتباره متوسطاً إلى متوسط مرتفع . كما أننا نجد أن ما يزيد عن ٢٤ ٪ من الأسر تتمتع بدخل يتراوح بين ٤٥١ - ١٠٠٠ دينار أردني شهرياً ، وهو دخل مرتفع ولا شك . اصف إلى ذلك أن هناك ما يزيد عن ١٠ ٪ من الأسر تتمتع بدخل شهري يزيد عن ١٠٠٠ دينار اردني شهرياً ، ويصل لدى عدد من هذه الأسر إلى (٦٠٠٠) دينار اردني شهرياً ، وهو دخل مرتفع جداً . ومن الملاحظات الشخصية للباحث فإن مثل هذا الدخل المرتفع جداً غالباً ما كان يذكر من قبل اسر المتعهدين ، الملاكين ، والمقاولين على التوالي .

وبشكل عام فإن هذا الدخل المرتفع نسبياً الذي يميز الأسر المدروسة(*) يأتي بشكل رئيسي من عمل الزوج . فالزوج لا يزال هو المصدر الرئيسي لدخل الأسرة . اذ يوضح الجدول رقم (٥) حول مصادر الدخل أن ٥٣,٢ ٪ من الأسر تحصل على دخلها السنوي من عمل الزوج فقط . ومع ذلك فإن هناك ما يزيد عن ٤٦ ٪ من الأسر تحصل على دخل اضافي أو اكثر غير عمل الزوج . وهذا ولا شك من العوامل التي ترفع من الدخل الكلي للأسرة . ومن بين هذه المصادر الأخرى للدخل فإن عمل الزوجة يحتل مركز الصدارة . إذ ذكرت ٥٩ ٪ من الأسر التي لها دخل اضافي أن هذا الدخل يأتي من عمل الزوجة . كما ذكرت ١٣ ٪ من الأسر المدروسة أن أجور العقارات تشكل مصدراً اضافياً للدخل . وذكرت ما يزيد عن ٢ ٪ من الأسر أن أجور الأراضي تشكل المصدر الاضافي للدخل .

هذا كما ذكرت نسبة محدودة من الأسر أن مساهمة الأبناء العاملين والذين لا

(*) توضح البيانات الاحصائية المتوفرة أن متوسط دخل الفرد السنوي في الأردن كان عام ١٩٧٨ (٢٨٠) ديناراً اردنياً . ولكننا لا نملك بيانات اكثر حداثة سواء عن دخول الأفراد أو عن دخول الأسر الأردنية بشكل عام . للمزيد من البيانات حول الدخل القومي ومتوسط دخل الأفراد في الأردن ، انظر :

Department of Statistics, National Accounts in Jordan, 1952- 1976, Amman, 1978.

جدول رقم (٥)

مصادر اخرى للدخل غير عمل الزوج

النسبة المئوية	العدد	مصادر الدخل
١٣,٩ %	١٨	اجور عقارات
١٠,١ %	١٣	مساهمة الأبناء الذين يعملون في الأردن
٥,٤ %	٧	تحويلات الأبناء الذين يعملون خارج الأردن
٣,٨ %	٥	مساعدة من الأقارب (اخ المتزوج ، ام الزوج) .
٣,١ %	٤	عمل اضافي
٢,٣ %	٣	تقاعد
٢,٣ %	٣	اجور أراضٍ
٥٩,٠ %	٧٦	عمل الزوجة
١٠٠ %	١٢٩	الدخل من مهنة الزوج فقط
٥٣,٠ %	١٤٥	
	٢٧٤	

يزالون يقيمون مع الأسرة تشكل مصدراً اضافياً للدخل . وسنعود لهذه القضية بالتفصيل فيما بعد وعند مناقشتنا للتماسك الداخلي في الأسر النووية المدروسة .

حجم الأسرة :

تميل الأسر النووية المدروسة إلى أن تكون متوسطة إلى كبيرة الحجم . فقد ذكر ما يزيد عن ٥٢ % من الأسر المدروسة أن عدد ابنائها لا يزيد عن اربعة ، كما يوضح الجدول رقم (٦) . ولكن البيانات المعروضة في هذا الجدول توضح ايضاً أن ٣٣ % من الأسر المدروسة يتراوح عدد ابنائها بين ٥ - ٨ ، وهو عدد كبير ولا شك . اصف إلى ذلك أن ما يزيد عن ٨ % من هذه الأسر قد ذكرت أن عدد الأبناء فيها يزيد عن ٩ . وهو عدد كبير جداً سواء بالمقاييس العربية أو المقاييس الدولية .

وهذه النتائج ليست غير متوقعة تماماً ، رغم المستوى التعليمي والاقتصادي المرتفع نسبياً الذي تتمتع به الأسر المدروسة ، ورغم كون هذه الأسر من النمط البنائي النووي وليس الممتد . إذ غالباً ما يرتبط كبر حجم الأسرة في اذهان الكثيرين بالنمط

جدول رقم (٦)
عدد الأبناء في الأسرة

النسبة المئوية	العدد	
٢٢,٦ ٪	٦٢	١ - ٢
٣٠,٢ ٪	٨٢	٣ - ٤
٣٣,٢ ٪	٩١	٥ - ٨
٨,٨ ٪	٢٤	٩ - فما فوق
٥,٢ ٪	١٤	ب - أطفال
١٠٠ ٪	٢٧٤	

الممتد اكثر مما يرتبط بالنمط النووي . ونتائج المسح الاجتماعي الواسع النطاق الذي قام به كل من شجاع الأسد وعاطف خليفة تبدو غير متوقعة ايضاً . فهي تغير بعضاً من توقعات الكثيرين حول الأسرة الأردنية بنمطيتها النووي والممتد خاصة فيما يتعلق بالخصوبة . فنتائج هذا المسح توضح أن متوسط عدد المواليد الأحياء في الأسر النووية في الأردن (للزوجات من ٢٥ - ٤٩) في عام ١٩٧٢ كان اكثر قليلاً من ذلك الخاص بالأسر الممتدة الأردنية . فقد بلغ هذا المتوسط في الأسر النووية ٥,٣٨ بينما لم يزد في الأسر الممتدة عن ٥,١٢ فقط . كما أن متوسط عدد الأطفال على قيد الحياة في عام ١٩٧٦ وصل إلى ٥,٠٧ في الأسر النووية بينما لم يصل الا إلى ٤,٧١ في الأسر الممتدة^(١٤) . وربما يعود ذلك إلى انتشار الرعاية الصحية الحكومية والخاصة بالنسبة لكل من الأم والطفل في كل من الريف والمدن .

أما بالنسبة للعدد المثالي للأطفال في الأسرة فهو متقارب بشكل كبير بالنسبة لكل من الأسرة النووية والأسرة الممتدة . فقد ذكرت ٤٦,٨ ٪ من الأسر النووية و ٤٨ ٪ من الأسر الممتدة أن عدد الأطفال المثالي هو من ٦ - ٨ أطفال . كما ذكرت ٤٢,٣ ٪ من الأسر النووية و ٤٢,٧ ٪ من الأسر الممتدة أن هذا العدد المرغوب هو من ٣ - ٥ أطفال . ولم تذكر سوى ٨,٣ ٪ من الأسر النووية و ٦,٤ ٪ من الأسر الممتدة أن هذا العدد المرغوب يقل عن طفلين^(١٥) .

من الواضح اذن أن كون الأسرة من النمط النووي وليس الممتد لا ينتج فروقاً

ذات دلالة فيما يتعلق بالحجم . ولكن ماذا عن المستوى الاقتصادي والتعليمي . إن نتائجنا تشير بشكل غير مباشر إلى أن ذلك لا يؤدي إلى صغر حجم الأسرة أيضاً . كما أن البيانات التي حصلنا عليها من المجتمع الكويتي تدعم مثل هذا الاستنتاج . إذ أن كبر حجم الأسرة كان الميزة المشتركة لمختلف الفئات التعليمية والاقتصادية ، ويؤكد الثاقب^(١٦) .

« وعلى صعيد مختلف وجد أن الأسر الكبيرة الحجم هي ظاهرة مميزة للفئات الاجتماعية - الاقتصادية العليا ، والمتوسطة والدنيا . فأكثر من (٣٨ ٪) من الفئات للعائلات الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا هي صغيرة ومؤلفة من ١ - ٥ اشخاص . وبالمقارنة فإن (٢٤ ٪) فقط من عائلات الفئة الاجتماعية - الاقتصادية العليا ، و (١٤ ٪) من الفئة الاجتماعية - الاقتصادية المتوسطة الدنيا هي أسر مكونة من ثمانية اشخاص أو أكثر بالمقارنة من (٥١ ٪) فقط في الفئة الدنيا » .

فالأسرة النووية الكويتية مثل الأسرة النووية الأردنية اذن تتميز بكبر الحجم ، وبالتحديد فإن نتائج الثاقب توضح أن ٧٠ ٪ من الأسر النواة الصرفة مؤلفة من ٦ - ١٢ فرداً^(١٧) . وهو حجم كبير ولا شك يتجاوز قليلاً الحجم الغالب على الأسرة النووية الأردنية .

السكن المستقل عن اسرتي التوجيه :

ترتبط الأسرة النووية في الكتابات السوسولوجية عادة بالاتجاه نحو ما يسمى بالسكن المستقل «Neolocal» عن كل من اسرتي التوجيه : أسرة الزوجة وأسرة الزوج . وهذا ينطبق على الأسر النووية الأردنية المدروسة . فغالبية هذه الأسر تسكن بعيداً عن اسرتي التوجيه . والجدول رقم (٧) يوضح أن ٥٢,٥ ٪ من الأسر المدروسة تسكن في جبل آخر غير الجبل الذي يسكن فيه والدي الزوج . كما أن ١١,٢ ٪ من الأسر ذكرت أن والدي الزوج يسكنان خارج عمان . اصف إلى ذلك أن ٢٢,٦ ٪ من الأسر ذكرت أن والدي الزوج يقيمان في نفس الجبل الذي تقيم فيه الأسرة . ولكن لم تذكر سوى نسبة قليلة بلغت ١٠ ٪ من الأسر أنها تقيم مع والدي الزوج إما في نفس العمارة أو التجمع السكني وإما في نفس الحي .

اما بالنسبة للبعد أو القرب من والدي الزوجة فلم تذكر سوى ٧ ٪ من الأسر

جدول رقم (٧)

البعد المكاني عن اسرقي التوجيه
(مكان اقامة اسرقي التوجيه)

المجموع	بدون جواب		غير ذلك (مهاجرون متوفون)		خارج عمان		في جبل آخر		في نفس الجبل		في نفس العمارة		اسرة التوجيه
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
%١٠٠	٢٧٤	%٢,٩	٨	%٣,٦	٣٠	%١١,١	١٤٤	%٥٢,٥	٥٢	%١٩,١	٣١	%١١,١	والدا الزوج
%١٠٠	٢٧٤	%٣,٦	١٠	%٢,٩	٢٠	%٧,٣	١٣٨	%٥٠,٤	٧٥	%٢٧,٤	٢٣	%٨,٤	والدا الزوجة

المدرسة انها تقيم معهما في نفس العمارة أو التجمع السكني . اما بقية الأسر فقد ذكرت انها تقيم بعيداً عن مكان سكن والدي الزوجة . وبالتالي تبقى هذه الأسر بعيدة عن تأثير المعيار الاجتماعي الناتج عن القرب المكاني بين الوحدات الاجتماعية واثّر ذلك على العلاقات الاجتماعية لكل وحدة .

الزواج القرابي واقامة الأقارب مع الأسرة :

من اكثر انماط الزواج وضوحاً بين اسر العينة النمط العشوائي الحر . ولكن هناك انماطاً زواجية اخرى من اهمها نمط زواج بنت العم ، وهو نمط ينتشر في عدد من المجتمعات العربية خاصة في القطاعات الريفية . وقد ذكرت نسبة ملحوظة (٢٠,١ ٪) من الأزواج انهم متزوجون لبنات اعمامهم . وفي التحليلات السوسيو-انثروبولوجية الكلاسيكية غالباً ما يؤكد على الوظيفة الاقتصادية لهذا النمط من الزواج . اذ أن هذا النمط يعمل على المحافظة على الثروة والملكية الخاصة بالجماعة القرابية وضمان عدم تسربها إلى خارج هذه الجماعة^(١٨) . ولكن هناك تفسيرات اخرى تحظى بدرجة كبيرة من الاهتمام ايضاً تركز على الوظيفة البنائية لهذا النمط . اذ يؤكد أنطون في دراسته على قرية كفر الما الأردنية أن هذا النمط الزواجي الموجود في القرية بشكل ملحوظ يعمل على تكثيف الروابط القرابية بين وحدات النسق القرابي^(١٩) . كما يقدم خوري تفسيراً يقوم على فكرة الدور الاجتماعي . فزواج ابن العم بابنة العم لا يخلق توتراً في العلاقات التي تنشأ بعد الزواج سواء بين الزوجين أو بين الأسرتين اذ يستمر الجميع بالقيام بنفس الأدوار السابقة المألوفة للجميع .

ولكن بينما تصدق هذه التفسيرات على هذا النمط بشكل عام ، فإن الباحث غالباً ما كان يلمس من خلال احاديثه المتعمقة مع بعض الأزواج المتزوجين من بنات اعمامهم أن هناك عوامل اخرى في الواقع لعبت دوراً في هذا الزواج . وهي عوامل تختلف عن العوامل الاقتصادية أو البنائية المذكورة سابقاً . ويبدو أن هذه العوامل تشير إلى أن ابنة العم عادة ما تكون متوفرة ومتاحة «Available» اكثر من غيرها . وهذه الاتاحة غالباً ما تتأثر بظروف العلاقات القرابية المتنوعة التي تسمح للشباب للاختلاط ببنت عمه والتعرف عليها ، بينما الظروف في المجتمع ككل لا تسمح لهذا الشاب التعرف والاختلاط بفئة اخرى بسهولة . ومن جهة أخرى ، فإن مثل هذه الظروف غالباً ما تعفي الشاب من السير في اجراءات التعارف تمهيداً للزواج مع الفتاة ناهيك

باجراءات التعارف المعقدة بين الأسرتين وما يلي ذلك من خطبة او انسحاب . والزواج بينت العم ، كما شعر الباحث اكثر من مرة ، كان يعني الشاب من المرور بكل هذه الخطوات والمراسيم المعقدة .

ومن جهة اخرى فإن المعايير الاجتماعية السائدة تسوغ موقف الشاب من التقرب من ابنة عمه كما تعطي شرعية لرغبته بالارتباط بها . بل أن هذه المعايير تجبذ مثل هذا الارتباط بشكل واضح لدى فئات واسعة من المجتمع . ومن جهة اخرى فإن هناك معياراً آخر ينتشر بقوة بين بعض الفئات في المجتمع ، خاصة الأقل تعليمياً ، ويدور هذا المعيار حول فكرة « السترة » . فالزواج احياناً ينظر إليه على أنه سترة بالنسبة للفتاة وبالنسبة للشباب إلى حد ما . و«معيار السترة» هذا رغم أنه ينطبق على فئات متعددة يرتبط بها الفرد إلا أنه ينطبق بشكل خاص على اقارب هذا الفرد . وبالتالي فإن الزواج باحدى الأقارب ينظر إليه احياناً على أنه سترة لها . وقد عبّر احد الأزواج المبحوثين ، وهو متزوج من ابنة عمه ، عن هذا الموقف بقوله : « بنت عمي وأنا أولى بسترتها » .

ويبدو أن نفس هذا التفسير يصدق ايضاً على انماط الزواج القرابية الأخرى مثل نمط الزواج من بنت الخال او ابنة الخالة ، أو الزواج من داخل العيلة . ولكن مثل هذه الأنماط ليست منتشرة بشكل واضح بين الأسر المدروسة . وتبقى الغالبية العظمى من الأسر المدروسة (٦٦,٤ ٪) ، كما يوضح الجدول رقم (٨) ، قائمة على الزواج

جدول رقم (٨)

صلة القرابة بين الزوجين في الأسر المدروسة

النسبة المئوية	العدد	
٦٦,٤ ٪	١٨٢	لا يوجد قرابة
٢٠,١ ٪	٥٥	بنت العم
٥,٢ ٪	١٤	بنت الخال
٥,٠ ٪	١٣	بنت الخالة
٢,٥ ٪	٧	من العيلة
١,٢ ٪	٣	بدون جواب
١٠٠ ٪	٢٧٤	

العشوائي الحر . وهو نمط زواجي يقوم على الاختيار الحر للزوج والزوجة دون تدخل كبير من الأهل في اغلب الأحيان . ويتناسب مثل هذا النمط في الواقع مع طبيعة الأسرة النووية وتركيزها على الاستقلال الاقتصادي وعلى المشاركة بين الزوجين وعلى احترام فردية كل منهما .

ومعيار « السترة » هذا له تأثير آخر على بنية الأسرة النووية المدروسة . ويتعلق هذا التأثير باقامة الأقارب مع الأسرة مضيفين بذلك ادواراً جديدة وعلاقات جديدة إلى بنية هذه الأسرة فقد ذكرت ١٧,٥ ٪ من الأسر المدروسة أن هناك اقارب يقيمون مع الأسرة . كما يوضح الجدول رقم (٩) . والنتائج الامبيريقية من مجتمعات عربية اخرى تورّد وجود مثل هذا النمط ايضاً . ففي ضواحي بيروت وجد خوري أن ما نسبته ١٢ ٪ من الأسر النووية يقيم معها اقارب ، غالباً الأم^(٢٠) . كما وجد الثاقب أن هناك اكثرية ملحوظة من الكويتيين تتراوح بين ٨٥ - ٩٠ ٪ ممن يؤيدون اقامة الأرامل مع ابنائهن المتزوجين^(٢١) .

جدول رقم (٩)

اقامة الأقارب مع الأسرة

النسبة المئوية	العدد	
٥٠ ٪	٢٤	ام الزوج
١٢,٥ ٪	٦	اخ الزوج
٨,٣ ٪	٤	اخت الزوج
٨,٣ ٪	٤	ام الزوج + اخ الزوج
٦,٢ ٪	٣	اب الزوج
٤,٢ ٪	٢	ام الزوجة
٤,٢ ٪	٢	اخت الزوجة غير ذلك (البنت
٤,٢ ٪	٢	الأرملة بنت الأخ)
١٠٠ ٪	٤٨	لا يوجد اقارب
٨٢,٥ ٪	٢٢٦	
	٢٧٤	

ونمط اقامة الأقارب بين الأسر النووية المدروسة يتشابه مع هذا النمط في مجتمعات عربية أخرى ، والميزة البارزة فيه هو وضوح العلاقة القوية بين الابن المتزوج والأم . فقد ذكرت ٥٠ ٪ من الأسر التي يقيم معها اقارب أن أم الزوج تقيم معهم . وفي الواقع ، فإن العلاقة بين الابن المتزوج والأم في المجتمع العربي تبقى قوية جداً بغض النظر عن المستوى الاقتصادي - الاجتماعي ، أو الفروق الريفية الحضرية . فالابن غالباً ما ينظر اليه من قبل الام على أنه دعامة اقتصادية واجتماعية خاصة عند وفاة الأب . كما أن الابن غالباً ما يستجيب بتقديم ما يستطيع عليه من الرعاية الاجتماعية لوالدته بما في ذلك السكن معه ومع زوجته استجابة ليس فقط لمعيار « السترة » وانما استجابة لقيم دينية عميقة الجذور في نفسه تتعلق باجلال ورعاية الأم .

وهناك ايضاً اثر للعوامل الاقتصادية في جعل الأسرة تقوم بوظيفة الرعاية الاجتماعية هذه للأم . ففي عدد من الحالات المدروسة لم تكن الأم تملك دخلاً خاصاً بها كما أنها لم تكن تملك من التعليم والتدريب ما يؤهلها للحصول على دخل خاص بها . وعلى العكس من ذلك نجد الأب ، بعد وفاة زوجته ، غالباً ما يرفض الانتقال للسكن مع ولده المتزوج . فهو من جهة غالباً ما يحصل على راتب تقاعدي أو على بعض مصادر الدخل الأخرى التي تكفيه العوز والحاجة . اضيف إلى ذلك أن معيار « السترة » ينطبق على الذكور عموماً بشكل اضعف كثيراً من انطباقه على الاناث . والواقع فإن المعايير الاجتماعية غالباً ما تتوقع من الأب خاصة بعد أن يصبح جداً أن يقدم لحفيده الهدايا وبعض المساعدات المناسبة التي تحيط هذا الحفيد بالرعاية والاهتمام ، كما يتوقع منه أن يساعد ابنه المتزوج عند الحاجة وليس أن يتلقى المساعدة من هذا الابن . وبالتالي لا نجد غرابة أن نرى أن ٦,٢ ٪ فقط من الأسر التي يقيم معها اقارب ذكرت أن المقيم معها هو اب الزوج .

كما نجد أن عدد الأسر التي ذكرت اقامة الاخوة معها لم يزد عن ١٢,٥ ٪ فقط . المعيار الاجتماعي بالنسبة للاخوة يتطلب منهم أن يستقلوا اقتصادياً بأنفسهم وأن يكفوا حاجاتهم بأنفسهم . وقد اشار عدد من الأسر التي يقيم معها اخوة الزوج أن مثل هذه الإقامة هي إقامة مؤقتة إلى حين يتم للأخ تأمين عمل مناسب أو مكان سكن مناسب . كما لم تذكر سوى ٨,٥ ٪ من الأسر المدروسة التي يقيم معها اقارب أن الأقارب

المقيمين هم الأخوات . فأمر رعاية الأخت ، التي غالبا ما تكون متزوجة ، تقع على زوجها وليس على أخيها . وهذا ما يفسر لنا انخفاض نسبة هؤلاء الأقارب من بين الأقارب المقيمين مع الأسر المدروسة . ونفس هذا التفسير يوضح اسباب انخفاض نسبة الأقارب الآخرين كالأعمام أو الخالات سواء من ناحية الزوج أو الزوجة المقيمين مع الأسر المدروسة .

حل الخلافات الزوجية والتماسك الأسري :

على عكس بعض الاعتقادات الشائعة إلى حد ما والتي تتعلق بعدم تماسك الأسرة النووية فإن الأسر المدروسة تبدو متماسكة تماما . ويزودنا البحث الحالي بنوعين من البيانات لتدعيم ذلك . فهناك بيانات معروضة في الجدول رقم (١٠) وهي تتعلق بانماط حل الخلافات الزوجية . كما أن هناك بيانات أخرى معروضة في الجدول رقم (٥) وهي تتعلق بمساهمة الابناء العاملين الذين لم يتزوجوا بعد ولا زالوا يعيشون مع الأسرة بميزانية الأسرة ككل .

وتوضح البيانات حول الخلافات الزوجية قلة هذه الخلافات وعدم جديتها بحيث أن نسبة ضئيلة منها تستلزم تدخل آخرين من خارج نطاق الأسرة النووية نفسها لحلها .

جدول رقم (١٠)

انماط حل الخلافات الزوجية في الأسر المدروسة

النسبة المئوية	العدد	
٢٧,٧ %	٧٦	لا يحدث خلافات
٥٧,٠ %	١٥٦	الزوجان انفسهما
٣,٦ %	١٠	والدا الزوج
٢,٥ %	٨	اخوة الزوج
١,٤ %	٤	اقارب الزوج الآخرون
١,٢ %	٣	والدا الزوجة
٢,٢ %	٦	اقارب الزوجة الآخرون
٣,٦ %	١٠	بدون جواب
١٠٠ %	٢٧٤	المجموع

فقد ذكرت ٢٧,٢ ٪ من الأسر المدروسة عدم وجود خلافات زوجية عادة ، كما ذكرت غالبية الأسر أو ٥٧ ٪ أن الأسرة نفسها ، خاصة الزوج والزوجة ، تقوم بحل خلافاتها بنفسها ودون حاجة إلى تدخل خارجي . هذا ولم ترد نسبة الأسر التي ذكرت انها تحتاج لمثل هذا التدخل لحل الخلافات عن ١٤ ٪ فقط . مما يعكس ، كما قلنا ، عدم وجود خلافات جذية عادة بين الزوجين في هذه الأسر .

وهناك دليل آخر على التماسك الداخلي في هذه الأسر خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الابن أو الأبناء العاملين والوالدين . وإذا اخذنا معيار مساهمة الأبناء في دخل الأسرة كمقياس للتماسك الداخلي فإننا يمكن أن نقول أن هذه الأسر النووية المدروسة متماسكة داخلياً . يدلنا على ذلك ، كما يوضح الجدول رقم (٥) ، أن هناك نسبة ملحوظة من الأبناء الذين وصلوا إلى سن العمل ، ولم يستقلوا بعد في بيوت خاصة بهم ، في الدخل الكلي للأسرة . فقد ذكر ما يزيد عن ١٠ ٪ من الأسر المدروسة أن من المصادر الأخرى المساعدة لدخلها مساهمة الأبناء الذين يعملون في الأردن خاصة في مدينة عمان . كما ذكر ما يزيد عن ٥ ٪ من الأسر المدروسة أن من المصادر المساعدة لدخلها تحويلات الأبناء الذين يعملون في الخارج ، خاصة في دول الخليج وفي الكويت والسعودية .

وبياننا ، على كل حال ، لا توضح لنا عدد الأسر التي تحتوي أبناء حاصلين على مهن وأعمال وبالتالي لا نستطيع أن نتوصل إلى صورة واضحة حول مدى مساهمة الأبناء العاملين في الدخل الكلي لأسرهم . إذ أن ذلك يستدعي الوصول إلى مقارنة المساهمين من الأبناء مع غير المساهمين ، إن وجدوا . ولكن وبشكل عام يمكن القول أن المعيار الاجتماعي السائد في المجتمع الأردني ، بما فيه القطاع الحضري ، والقاضي بأن يقف الابن إلى جانب أسرته وأن يقدم جزءاً من راتبه لأهله طالما أنه يعيش بينهم معيار قوي وملزم . ومثل هذا المعيار ينطبق على الابنة العاملة ايضاً . وغالباً ما يخفت تأثير هذا المعيار عند زواج الابن أو الابنة والاستقلال في بيت خاص .

الخلاصة والخاتمة :

هدف البحث الحالي إلى توضيح المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية . وهذا النمط هو النمط الأسري السائد في المجتمع الأردني . وقد اوضحت نتائجنا أن الأسر النووية الأردنية المدروسة تتميز بالخصائص البنائية التالية : -

- ١ - مستوى تعليمي - اقتصادي مرتفع نسبياً .
- ٢ - حجم متوسط إلى مرتفع .
- ٣ - السكن المستقل عن اسرتي التوجيه .
- ٤ - شيوع الزواج القرابي واقامة الأقارب مع الأسرة .
- ٥ - التماسك الداخلي .

هذا ، ويبدو أن هذه الخصائص تتناسب وطبيعة المجتمع الحضري الأردني الحديث خاصة ما يتعلق بتركيزه على الحراك المهني والجغرافي وتأكيداه على أهمية التدريب طويل الأمد للأفراد بما يتناسب وتحقيق اهداف التنمية في هذا المجتمع . فالأسرة النووية من خلال سكنها المستقل تحظى بالوقت الكافي للاهتمام بشؤونها الخاصة . كما أنها من خلال المستوى التعليمي - الاقتصادي المرتفع نسبياً للزوجين تستطيع أن توفر للأبناء فرصة الحصول على تدريب طويل الأمد في مؤسسات تعليمية متخصصة . اصف إلى ذلك أن خاصية التماسك الداخلي للأسرة النووية الأردنية لا شك وأنها توفر لأفراد الأسرة الاشباع العاطفي الكافي لهم لتحمل تعقيدات المجتمع البيروقراطي - الحضري الحديث . كما أنها توفر لهم التدعيم الكافي للعمل على تحقيق المزيد من التقدم المهني .

هذا وقد اشار جوود إلى مثل هذه العلاقات التساندية بين الأسرة النووية والمجتمع الحديث في عدد من المجتمعات في العالم . ورغم أن جوود تعرض في تحليله المطول حول التناغم ما بين الأسرة النووية والمجتمع البيروقراطي الحديث لأغلب هذه المميزات البنائية الا أنه لم يتعرض لميزة بنائية يبدو أنها خاصة بالأسرة النووية الأردنية والعربية بشكل عام . وهذه الميزة البنائية تسمح للأسرة النووية الأردنية أن تقوم بالرعاية الاجتماعية للأقارب ، خاصة كبار السن . ومثل هذه الوظيفة يفتقر إليها المجتمع الحضري العربي في اغلب المجتمعات العربية .

الحواشي

(١) انظر على سبيل المثال :

حطب ، زهير ، تطور بني الأسرة العربية ، ط ٢ بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠ .

- الثاقب ، فهد ، « حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ - ٢ : ص ص ٨١ - ٩٠ . الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٧٦ . وانظر ايضاً :
- Drothro, Edwin Terry, and Lutfy Najib Diab, *Changing Family Patterns in the Arab East*. Beirut: American University of Beirut, 1974.
- (٢) توضح نتائج الأبحاث أن هناك اتجاهات عامة في المجتمعات العربية نحو سيادة النمط النووي من الأسرة ، كما توضح ايضاً أن نسبة قليلة فقط من الأسر العربية هي من النمط التقليدي الممتد . للاستزادة حول هذا التحول البنائي في الأسرة العربية ، راجع :
- قريطم ، عبد الهادي وآخرون ، « الأسرة السعودية : الدور والتغير واثريهما في اتخاذ القرارات » ، الرياض : جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحوث والتنمية ، ١٩٨١ ، ص ١٩ .
- الثاقب ، المرجع السابق ، ص ٨٤ .
- Khuri, Fuad I., *From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut*. Chicago: Chicago University Press, 1975, Table 14, P. 110.
- (٣) المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، الدراسة الاستطلاعية الشاملة لتقدير حاجات المجتمع المحلي في منطقتي علان والكريمة ، ايلول ١٩٨٠ ، ص ٩٢ .
- Antoun, Richard, *Arab Village: A Social Structural Study of a Jordanian Peasant Community*. Indiana: Indiana University Press, 1972, P. 50- 52.
- El- Asad, Shuja', and Atef M. Khalifa, *Family Structure in Relation to Fertility in Jordan*, 1977, P. 43.
- Zelditch, Morris, «Cross- Cultural Analysis of Family Structure,» In H. T. Christensen (ed.), *Handbook of Marriage and the Family*, Chicago: Rand McNally and Co., 1964: 469.
- (٧) انظر مثلاً : حطب ، سبق ذكره ، ص ص ٢٠٩ - ٢١٠ ؛ والحسن ، احسان محمد ، التصنيع وتغير المجتمع ، بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ . ص ص ١٠٩ - ١١٦ . ولكن اشهر من اخذ هذا الموقف هو جود ، انظر :
- Goode, William, *World Revolution and Family Patterns*, New York: The Free Press, 1970: 10-18.
- (٨) بالنسبة للعلاقة بين النمط الأسري والخصوبة ، انظر مثلاً :
- El- Asad and Khalifa, Op cit. PP. 91- 95.
- وبالنسبة للعلاقة بين النمط الأسري والمساواة بين الجنسين : انظر مثلاً :
- Goode, Ibid., PP. 10- 18.
- Goode, William. J., Ibid., PP. 10- 18. (٩)
- (١٠) دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة المتعددة الأهداف للأسرة ، ١٩٧٦ . عمان ، ١٩٧٧ ، جدول ب . ص ٧ .
- (١١) United Nations, *Demographic Yearbook*, 1972, tables, 48.

(١٢) انظر مثلاً :

Prothro and Diab, 1974, OP Cit., P. 30- 31; and P. 131.

وانظر : عمر ، معن خليل ، « انماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل » ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية ، فاس ، العدد ٢ ، ١٩٧٩ ، ص ص ٢٠٩ - ٢٢٩ .
(١٣) المملكة الأردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة ، الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٨٠ ، عمان ، ص ص ١٦٦ - ١٦٨ .
ايضاً : دائرة المطبوعات والنشر ، المرأة الأردنية ، عمان ، ١٩٧٩ ، ص ٧٠ .

(١٤) El-Asad and Khalifa, Op Cit., PP, 74- 96.

(١٥) Asad and Khalifa, Ibid., Table 32, P. 105.

(١٦) الثاقب ، سبق ذكره ، ص ص ٨٣ - ٨٤ .

(١٧) الثاقب ، نفس المصدر ، ص ٨٥ .

(١٨) ابو زيد ، احمد ، البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، ج ٢ ، ط ٢ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٧ ، ص ٣٥ .

(١٩) Antoun, P. Cit., PP. 139- 142.

(٢٠) Khuri, Op Cit., P. 50

(٢١) الثاقب ، سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

المراجع

المراجع العربية

أبو زيد ، احمد : ١٩٦٧ - البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ، ج ٢ ، ط ٢ . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

الثاقب ، فهد : ١٩٧٦ - « حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية » - . مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ - ٢ : ٨١ - ٩٠ . الكويت : جامعة الكويت .

الحسن ، احسان محمد : ١٩٨١ - التصنيع وتغير المجتمع . بغداد : دار الرشيد للنشر . المملكة الأردنية الهاشمية .

وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) ، : ١٩٨٠ - الدراسة الاستطلاعية الشاملة لتقدير حاجات المجتمع المحلي في منطقة علان والكريمة . عمان .

دائرة الاحصاءات العامة : ١٩٨٠ - الكتاب الاحصائي السنوي . عمان .

دائرة المطبوعات والنشر : ١٩٧٩ - المرأة الأردنية . عمان .

دائرة الاحصاءات العامة : ١٩٧٧ - الدراسة المتعددة الأهداف للأسرة ، ١٩٧٦ . عمان .

حطب ، زهير : ١٩٨٠ - تطور بنى الأسرة العربية ، ط ٢ . بيروت : معهد الانماء العربي .
عمر ، معن خليل : ١٩٧٩ - « انماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل » . مجلة كلية
الأداب والعلوم الانسانية ، العدد ٢ : ٢٠٩ - ٢٢٩ . فاس .
قريطم ، عبد الهادي وآخرون : ١٩٨١ - الأسرة السعودية : الدور والتغير واثريهما في اتخاذ القرارات .
جامعة الملك عبد العزيز : مركز البحوث والتنمية .

المراجع الانجليزية

- Antoun, Richard: 1972- Arab Village: A Social Structural Study of a Jordanian Peasant Community. Indiana: Indiana University Press.
- El- Asad, Shuja' and Atef M. Khalifa: 1977- Family Structure in Relation to Fertility in Jordan. Amman.
- Hashemite Kingdom of Jordan
- Department of Statistics: 1978- National Accounts in Jordan, 1952- 1976. Amman.
- Goode, William J.: 1970- World Revolution and Family Patterns. New York: The Free Press.
- Khuri, Fuad I.: 1975- From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut. Chicago: Chicago University Press.
- Prothro, Edwin Terry and Lutfy Najib Diab.: 1974- Changing Fatterns in the Arab East. Beirut: American University of Beirut.
- United Nations: 1972- Demographic Yearbook. UN.
- Zelditch, Morris: 1964- «Cross- Cultural Analysis of Family Structure». In H. T. Christensen (ed.), Handbook of Marriage and the Family. Chicago: Rand Mc Nally and Co.

STRUCTURAL CHARACTERISTICS OF THE NUCLEAR FAMILY IN JORDAN: AN EXPLORATORY STUDY

M. Khairy

Empirical data gained from a sample of 274 urban nuclear families in Aman, Jordan show that these families are characterised by five basic structural traits. These are: 1) high educational and economic standard; 2) medium to large size; 3) neolocal residency; 4) presence of relatives in the household; and 5) internal Cohesion.

In line with Goode, our analysis shows that these traits suit the demands of modern urban society in Jordan especially its stress on geographic and occupational mobility and on long-term training for individuals as means for the achievement of national development. Moreover, the analysis indicates that these families perform a welfare function in regard to the elderly.